

# إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة

تعمل "سالك" على إرساء ثقافة عمل تسعى إلى غرس ممارسات إدارة المخاطر وتحقيق استمرارية الأعمال والقدرة على الصمود في إطار عمليتها. وهذا النهج مدعوم بالتقنيات ذات القدرات الهادفة إلى ضمان استمرارية الأعمال، وكذلك بالالتزام المؤسسي بتضمين ممارسات إدارة المخاطر وبروتوكولات الاستجابة والتعافي على كافة المستويات.

تتبنى "سالك" نهجاً متكاملًا لإدارة المخاطر المؤسسية وإدارة استمرارية الأعمال والاستجابة للكوارث، ويحدد مجلس الإدارة درجة استعداد "سالك" لتحمل المخاطر، حيث يضع مستويات المخاطر المقبولة لكافة وحدات الأعمال المعنية بالإضافة إلى أنواع المخاطر ذات الصلة.

تهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية إلى موازنة الإجراءات المتعلقة بصد المخاطر وتوثيقها والإبلاغ عنها، وتطبق هذه السياسة على كافة المستويات المؤسسية، ما يضمن إدارة المخاطر بالتوافق مع درجة استعداد "سالك" لتحملها، بعد أن يحددها مجلس الإدارة. تتولى اللجنة المعنية بالإدارة مهمة مراقبة هذه المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعلاقات شديدة الأهمية مع الموردين والأطراف الخارجية.

يساهم تقييم الأهمية النسبية ومجالات التركيز المستخلصة منه في توجيه استراتيجيات "سالك" في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ما يوفر للشركة السياق المعنى بإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة، وتُشكل إدارة هذه المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية المعتمدة في "سالك". يشمل الاستعراض العام لأبرز المخاطر التي تتعرض لها "سالك" المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذه الجوانب الجوهرية، حيث تخضع هذه المخاطر لمراجعة الإدارة التنفيذية التي ترفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي. تقوم لجنة التدقيق بتقييم هذه المخاطر على نحو مستقل، بما يضمن الإشراف عليها وإجراء التدخلات في الوقت المناسب. كما تنظم الشركة ورش عمل متخصصة لتوعية موظفيها بالمخاطر الناشئة، وتجري تحليلات لتحديد المخاطر المرتبطة بمشاركة تنويع الإيرادات، إلى جانب تنفيذ تقييم لمخاطر المرتبطة بإنشاء بوابات التعرف المرورية، عند الاقتضاء، على أساس كل مشروع على حدة.

تتبنى "سالك" نموذجاً قائماً على "ثلاثة خطوط دفاعية" في سبيل تحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة المخاطر والامتثال:

1. الجهات المسؤولة عن الأعمال والعمليات، وهي الجهات التي تدير المخاطر وتقوم بتطبيق الضوابط على أساس يومي.
2. الوظائف التي تدعم الإدارة في مراقبة المخاطر والضوابط المعنية، حيث توظف خبراتها وتقدم التوجيهات وتعمل على تحسين العمليات.
3. إدارة التدقيق الداخلي والامتثال، وهي إدارة تعمل على نحو مستقل لمراجعة فاعلية ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وترفع تقاريرها إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس إدارتها.

# أخلاقيات العمل والامتثال

تتعامل "سالك" مع أخلاقيات العمل باعتبارها نهجاً يومياً منضبطاً يحافظ على الثقة ضمن بيئة خاضعة للتنظيم ويسهم في صون سمعة الشركة. كما تعزز الشركة ثقافة الإبلاغ المبنية على قيم الانفتاح، والشفافية والنزاهة والمساءلة.

تمثل الممارسات الأخلاقية والنزاهة في "سالك" ثوابت تشغيلية لا مسامحة عليها، إذ يُطبق نظام واضح للمساءلة على مستوى الشركة لضمان الالتزام بممارسات الأعمال الأخلاقية. ويرتكز هذا الالتزام على مدونة قواعد السلوك المعتمدة من مجلس الإدارة، التي ترسي الأساس للسلوك الأخلاقي والشخصي وتؤكد أن النزاهة عنصر جوهري لحماية ثقافة "سالك" وسمعتها وعلاقاتها مع المساهمين وشركاء الأعمال والمجتمع بأسره.

يعد الإشراف على مدونة قواعد السلوك جزءاً مدمجاً في الحوكمة. ويتولى قسم الامتثال دعم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير ومراجعة السياسات ذات الصلة، والحفاظ على قنوات الإبلاغ السري عن المخاوف. كما يوفر قسم المراجعة الداخلية تأكيداً مستقلاً ويقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق حسب الاقتضاء.

تتبنى "سالك" إطاراً قوياً لحوكمة مكافحة الاحتيال يستند إلى سياسة مكافحة الاحتيال. ويرسي هذا الإطار نموذجاً منظماً ومتكاملاً يغطي جوانب الحوكمة والوقاية والكشف والاستجابة، مدعوماً بضوابط فاعلة مثل الفحص، والعناية الواجبة بالأطراف الخارجية، وإقرارات الإفصاح عن تضارب المصالح، وقيود الوصول، والمراجعات الدورية للضوابط.

في عام 2025، تلقى الموظفون تدريباً توعوياً حول سياسات وإجراءات أخلاقيات العمل في شركة "سالك"، ولم يتم تسجيل أي خروقات أو مخالفات تتعلق بالفساد أو الرشوة، أو التمييز، أو التحرش، أو بيانات خصوصية المتعاملين، أو تضارب المصالح، أو الاحتيال، أو غسل الأموال، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.

ولا تقدم "سالك" أي مساهمات أو ترعات يمكن اعتبارها رشوة أو فساداً. وفي عام 2025، لم تخصص الشركة أي مساهمات، أو نفقات للحملات السياسية، أو المنظمات السياسية، أو الأفراد والمنظمات الممارسة لأنشطة الضغط، أو الجمعيات التجارية، أو أي مجموعات أخرى معفاة من الضرائب، إذ تحظر قوانين دولة الإمارات هذه الأنشطة.

## مكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات

تتبنى "سالك" نهجاً صارماً لا يتهاون مطلقاً مع مخالفات أخلاقيات العمل، بما في ذلك الرشوة والفساد والاحتيال؛ إذ يُحظر على الموظفين تقديم الرشوة، أو طلبها، أو قبولها، أو الانخراط في أي ممارسات تشوبها شبهة الفساد. واستكمالاً لهذا الالتزام، تطبق "سالك" ممارسات العناية الواجبة لمكافحة الفساد عند تقييم شركاء الأعمال الجدد، وذلك تحت إشراف مباشر من فريق العمل المعني بالمشترقيات.

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى رصد الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية أو التي تنطوي على فساد، إلى جانب دعم الحوكمة السليمة من خلال إتاحة الإبلاغ عن الشواغل دون أدنى خوف من أي إجراءات انتقامية. ولا يقتصر نطاق تطبيق هذه السياسة على الموظفين فحسب، بل يمتد ليشمل شريحة واسعة من الأطراف الخارجية التي تتعامل مع "سالك"، مثل الموردين والمقاولين والاستشاريين ومقدمي الخدمات. ويمكن تقديم البلاغات بشكل معلن أو مجهول الهوية، وتُعامل بأقصى درجات السرية الممكنة. كما تكفل الشركة الحماية للجهات المُبلغَة من أي إجراءات سلبية، مثل خفض الدرجة الوظيفية أو التحرش أو التمييز، نتيجة الإبلاغ عن شواغل أو التعاون في سير التحقيقات.

في حال وجود أي مخاوف لديكم أو رغبتكم في الإبلاغ عن وقائع فساد أو أنشطة احتيالية، يرجى استخدام إحدى قنوات الإبلاغ التالية:

- خط ساخن مخصص للإبلاغ عن المخالفات المرتبطة بالممارسات الأخلاقية والامتثال: +971-523181299

- البريد الإلكتروني: [IAC@salik.ae](mailto:IAC@salik.ae)

← [بوابة الإبلاغ عن المخالفات](#)

# حقوق الإنسان

يرتكز نهج "سالك" في مجال حقوق الإنسان على قيم الاحترام والإنصاف الراسخة في كافة عملياتها التشغيلية وعلى امتداد سلسلة القيمة لديها. وتلتزم الشركة بالامتثال التام للوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع سعيها الحثيث لتبني أرقى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## نالت "سالك" شهادة الايزو 37001 لنظام إدارة مكافحة الرشوة لديها.

جاء الحصول على هذه الشهادة بعد تقييم مستقل لإطار الشركة لمكافحة الرشوة والاحتيال، وبما يتماشى مع متطلبات الحكومة ذات الصلة بالشركات المدرجة، بما في ذلك متطلبات هيئة السوق المالية وسوق دبي المالي وقانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويُمثل معيار ISO 37001 مرجعية دولية تحدد متطلبات إنشاء نظام إدارة لمكافحة الرشوة وتطبيقه وتحسينه بشكل مستمر. وبالنسبة إلى "سالك"، يعزز هذا الاعتماد اتساق ضوابط مكافحة الرشوة في جميع العمليات التشغيلية، ويدعم المساءلة ضمن إطار الامتثال، ويُرسخ نهجًا منظمًا للوقاية من مخاطر الرشوة وكشفها ومعالجتها، وذلك عبر منظومة متعددة الأدوات تشمل أليات واضحة للتصعيد والتحقيق.

## تضارب المصالح

تعتمد الشركة نهجًا وقائيًا في التعامل مع هذا الموضوع، يركز على الاكتشاف المبكر، والإفصاح الشفاف، والإدارة الفاعلة لحالات تضارب المصالح الفعلية والمتصورة على حد سواء.

توفر سياسة تضارب المصالح لدى "سالك" إرشادات عملية لتحديد الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح، وتضمن التدابير اللازمة لمنعها، مع توضيح مسؤوليات "سالك" والعاملين لديها أو معها عند نشوء حالات من هذا القبيل، بالإضافة إلى ذلك، ترد متطلبات تعارض المصالح أيضاً ضمن أحكام النظام الأساسي للشركة. وتُلزم السياسة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بتجنب الحالات التي قد تؤثر فيها المصالح الشخصية أو التجارية أو المالية في واجباتهم وقراراتهم، أو قد تُفسر على هذا النحو. وفي حال نشوء أي تضارب فعلي أو محتمل، ينبغي الإفصاح عنه فوراً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالته أو تقاديه قدر الإمكان، وعلى الشخص المعني الامتناع عن المشاركة في المناقشات والقرارات ذات الصلة.

تتسجم هذه السياسة تمامًا مع التشريعات ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتُرسخ ضمانات إجرائية صارمة تضمن هون نزاهة عملية اتخاذ القرار. وتحفظ "سالك" بسجل مخصص لتوثيق حالات تضارب المصالح المُفصّل عنها والتدابير المتخذة للتخفيف من آثارها. ويقع على أعضاء مجلس الإدارة واجب مشدد بالإفصاح عن حالات التضارب فور نشوئها، والامتناع عن المشاركة في المداولات حولها أو التصويت على القرارات ذات الصلة بها، ويمتلك مجلس الإدارة الصلاحيات التي تمكنه من تنظيم المناقشات على نحو يكفل الاستقلالية واكتمال النصاب القانوني عند الحاجة.

## لم يتم تسجيل اي حالة تضارب مصالح في عام 2025

## الامتثال الضريبي

تطبق "سالك" نهجًا منظمًا في الامتثال الضريبي تدعمه ضوابط داخلية وعمليات تحقق خارجية. وتتولى الشركة إعداد إقراراتها الضريبية بالتعاون مع مستشارين ضريبيين معتمدين، فيما تقوم إدارة الشؤون المالية، تحت إشراف وقيادة المراقب المالي، بإجراء مراجعات دورية تضمن دقة العمليات المحاسبية والضرائب المحوَّلة إلى الجهات المختصة قبل تقديم الإقرارات الضريبية عبر بوابة الهيئة الاتحادية للضرائب. كما يتحقق المحققون الخارجيون والمستشارون الضريبيون من الالتزام بالمعايير التنظيمية، وتحرص "سالك" على إدامة التواصل الشفاف مع الهيئة الاتحادية للضرائب بشأن الإقرارات ومتطلبات المعلومات.

وفي ضوء المتطلبات الحالية لضريبة القيمة المضافة، يتركز نطاق الرصد على إيرادات الخدمات، مع المتابعة الدقيقة للاستحقاقات وأليات إثبات الإيرادات. ويتواصل المراقب المالي بانتظام مع الرئيس المالي، حيث يقيه على اطلاع بأي مستجدات مرتبطة بالامتثال الضريبي.

## التدريب على الممارسات الأخلاقية والامتثال

تعزز الشركة معايير الممارسات الأخلاقية والامتثال من خلال برامج تعلم منظمة، وتطبق "سالك" خطة للتعلم والتطوير في مجال الممارسات الأخلاقية والامتثال اعتمدها لجنة التدقيق، وتشمل هذه الخطة مبادرات نوعية تتضمن ورش عمل حول مدونة قواعد السلوك، وتدريبًا على الامتثال يركز على الجوانب المرتبطة بأمن المعلومات والهدايا، وتجارب محاكاة التصيد الاحتيالي، بالإضافة إلى الأنشطة الداعمة للحصول على شهادة المعيار الدولي الايزو 37301 بوصفها مؤشرًا على التميز في مجال الامتثال. ويُعاد التدريب بانتظام لمواكبة التغييرات التشريعية والمخاطر الناشئة المرتبطة بالفساد والاحتيال، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

تُطبق سياسة حقوق الإنسان لدى "سالك" على مستوى الشركة بأكملها، فتتطبق على جميع الموظفين بمختلف درجاتهم الوظيفية، إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. كما تمتد لتشمل الموردين والشركاء ضمن سلسلة القيمة لدى "سالك". ولضمان ترسيخ الوعي بهذه السياسة والتطبيق المتسق لها، يجري تعميمها داخليًا على كافة الموظفين، فضلًا عن إتاحتها للجمهور على الموقع الإلكتروني للشركة.

تتوافق هذه السياسة مع الأطر الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، إضافةً إلى اللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان

تحرص "سالك" على دمج تدابير التخفيف من آثار حقوق الإنسان ضمن سياسات الشركة، ومتطلبات التعاقد مع الموردين، وأليات التظلم، وتطبيقها فعليًا على جميع الموظفين وكافة أنشطتها التشغيلية. وفي حال رصد أي أثر سلبي يتعلق بحقوق الإنسان، تبادر "سالك" إلى تفعيل منظومة معالجة متكاملة تشمل قنوات الإبلاغ السرية، وإجراءات التحقيق، والإجراءات التصحيحية، فضلًا عن تمكين المتضررين من الحصول على سبل الانتصاف المناسبة، وذلك بما يتماشى مع [سياسة حقوق الإنسان وسياسة الإبلاغ عن المخالفات](#).

## تقييم العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لعام 2025

في عام 2025، استكملت "سالك" أول تقييم لها في مجال العناية الواجبة بحقوق الإنسان، حيث شمل نطاق التقييم وحدات الأعمال ذات الصلة ومختلف مكونات سلسلة القيمة. وتضمن ذلك فحص الموردين من منظور الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مدعومًا بأليات التظلم القائمة. ولم تشهد فترة إعداد التقرير رصد أي مخاوف جوهرية تتعلق بحقوق الإنسان. وتعتزم "سالك" المخي قدمًا في تنفيذ إطار عمل العناية الواجبة بحقوق الإنسان خلال السنوات المقبلة، تجسيدًا لالتزامها الراسخ بممارسات العمل المسؤولة واحترام حقوق الإنسان. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

تُترجم "سالك" التزامها الوارد في السياسة إلى واقع ملموس من خلال تبني إجراءات منظمة للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، تتوافق مع نهج "مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان" الوارد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وتغطي هذه الإجراءات أنشطة "سالك" وعلاقاتها التجارية، كما تمتد لتشمل الشركاء والجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة، بما فيهم الموردين، ومقدمي الخدمات، والاستشاريين، والمقاولين، والمقاولين من الباطن، إضافةً إلى العملاء والمجمعات التي تعمل فيها الشركة. وتعطي الإجراءات الأولوية للموضوعات المرتبطة بسياق عمل الشركة وسلسلة القيمة لديها، ومنها العمل القسري، ورفاهية العمالة الوافدة، والتمييز، والصحة والسلامة، وخصوصية البيانات.

وقد صُممت إجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بهدف تحديد الآثار السلبية المحتملة ومنعها والتخفيف من آثارها، مع إرساء مبدأ المساءلة من خلال الرصد والإبلاغ على نحو منتظم. وتتألف هذه الإجراءات من خمسة عناصر مترابطة:

1. تقييم الآثار على حقوق الإنسان
2. التقييم المستمر لمخاطر حقوق الإنسان
3. تقييم سلسلة القيمة
4. الإشراف ومعالجة التظلمات
5. الرصد والإبلاغ والتصحيح

← لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى سياسة العناية الواجبة لحقوق الإنسان.

← لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير العناية الواجبة لحقوق الإنسان.